مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2024/01/09

الرقم : 14260

الى السيد الوزيرة المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

شبهة استغلال المعطيات ذات الطابع الشخصي للمواطنين لأغراض سياسية وانتخابية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

كشفت الحكومة في بلاغ عممته نهاية دجنبر 2023، عن إطلاقها لموقع الكتروني تحت عنوان www.alhoukouma.gov.ma، بهدف تعزيز التواصل الحكومي والتفاعل مع المواطنات والمواطنين، وليكون بمثابة جسر تواصلي يربط بينهما، وفق البلاغ نفسه الصادر عن رئاسة الحكومة.

ويتضمن الموقع الجديد، نافذة باسم ""شارك/ي برأيك"، تهدف حسب البلاغ لإشراك المواطنات والمواطنين في إبداء آرائهم ومقترحاتهم بخصوص برامج وإجراءات الحكومة.

ومن خلال تصفح "سياسة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي" بهذا الموقع الحكومي، يتضح أنها هي نفسها "سياسة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي" المنشورة في الموقع المؤسساتي لحزب التجمع الوطني للأحرار.

وحيث إن اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، سبق لها أن نبهت خلال انتخابات شتنبر 2021، إلى ضرورة احترام مقتضيات القانون رقم 08.09، المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والإيقاف الفوري للمعالجات التي لم يتم التصريح بها؛

وحيث إن عددا من المواطنين، سبق لهم أن كشفوا خلال انتخابات شتنبر 2021، أن معطياتهم ذات الطابع الشخصي، جرى استغلالها من طرف حزب سياسي، في حملته الانتخابية، وهو ما دفع بأحزاب سياسية خلال الفترة نفسها، لدعوة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للقيام بأدوارها في حماية البيانات والمعطيات الشخصية للمواطنين؛

وحيث إن التطابق الكبير بين "سياسة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي" المنشورة على موقع www.alhoukouma.gov.ma، مع "سياسة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي" المنشورة على الموقع المؤسساتي لحزب التجمع الوطني للأحرار www.rni.ma، الذي يرأس رئيسه الحكومة، يوحي بأن معالِج المعطيات ذات الطابع الشخصي المتحصّلة من الموقعين، هو نفسه، مما يجعل التخوف من استغلال هذا الحزب لمعطيات المواطنين الذين يلجون للموقع الحكومي، لأغراض انتخابية، قائما وبشدة، بسبب السوابق في هذا المجال؛

وعليه، فإني أسائلكم عن الضمانات التي ستوفرها الحكومة لحماية مستعملي موقع www.alhoukouma.gov.ma من شبهة استغلال معطياتهم ذات الطابع الشخصي لأغراض سياسية أو انتخابية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد الله بووانو